

تصايا

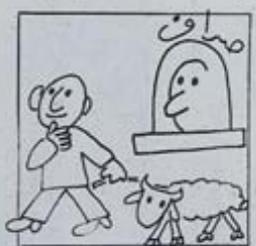
## ليس بالقانون وحده

□ سمير مسعود

رفع المعاناة عن الجماهير.. ماهي الترجمة الحقيقية لهذه الكلمات سواء في القاموس العرفي أو في القواميس الأجنبية؟! .. بساطة شديدة: تحقيق الأمن والأمان لكل مواطن.. يعني أن توفر الدولة له كل المقومات الرئيسية للحياة بل تضمن له استثمارها في سهولة ويسر.. وما هي هذه المقومات؟! .. السكن.. الغذاء.. الكساء.. العمل.. العلاج.. التعليم.. وبإلى الخدمات الأخرى.. بشرط أن يكون المقابل متمشياً ومتناسباً مع دخل كل فرد.. وهذا هو العدل الاجتماعي الذي نادى به كل الأديان والشرايع السماوية قبل أن تظهر النظريات والنظم الرأسمالية والأشتركية.. أي إنسانية الإنسان واحترام آدميته وكرامته.. ولكن لن يتحقق هذا وذلك إلا إذا كانت التشريعات والقوانين والقرارات واللوائح الصادرة من سلطات الدولة مختلفة متنفة ومنسجمة مع الواقع الحقيقي للمجتمع اجتماعياً واقتصادياً ومالياً وسياسياً وحضارياً وللقاعدة الشعبية العريضة.. والأهم أن تكون متمكنة التنفيذ.

محصول كبير ووفير من القوانين والقرارات نتاج الدورات البرلمانية الماضية فطس الشعب.. في الدورة الماضية أصدر ٣٠٠ قانون و١٠٠٠ قرار كلها قوانين أساسية هيكل ونظام الدولة.. تحتاج إلى أبحاث ودراسات جادة وعميقة ومبدئية وقانونية واقتصادية.. وكلها مصرية.. وبكل أسف تصدر في عدة أيام! ونحن الآن بصدد وضع قوانين الضرائب والمساكن.. أفضل أن تتم حراسة قانون الضرائب في صمت وترث ويحت دقيق منها استفراقاً من الوقت.. وأن نسين بأهل الخبرة والاقتصاديين ورجال الأعمال.. بحيث لا نسمع في كل يوم عن قانون جديد للضرائب.. ولا يكون الأهتمام والتكيز على زيادة الحصيلة خزينة الدولة دون الأهتمام بتأثيرها على الاقتصاد القومي وسر التنمية.. وأن يتبع الوزير المسؤل عن إعطاء تصريحات الرجالية غير مفروسة.. وجد

الصحف تتبارى في كتابة عناوين كدرة مثيرة.. إعفاء المرتب من ضريبة كسب العمل حتى مائة جنيه في القانون الجديد.. ترف البشرية للناس وكلنا نعلم أن مائة جنيه في الظروف التي نعيشها لأشياء.. نحن حروب!.. ونفس الصورة لقانون المساكن وتكرير التصريحات من المسئولين.. والغريب أن مجلس الشعب أقر هذا القانون منذ عام.. ولت فثله لأنه لا يتفق مع الواقع.. إخبار الشقة الاقتصادية المتواضعة سبعون جنياً.. يجب أن نترك هذه القضايا المصرية.. كل أولاً يكون - للعلم والتخطيط.. قانون الضرائب الأصل صدر سنة ١٩٣٩ وكان الإعفاء للدخل ١٢٠٠ جنيه سوريا.. وكان في ذلك الوقت الجنيه الورق يصرف بأكثر من الجنيه الذهب! إن القوانين الأساسية في كل الدول تظل سارية عشرات السنين.. وإن القاعدة المعمول بها لا يعبر بالجهل بالقانون أصبحت نكتة بعد أن يعدل قانون واحد ١٦٥ تعديلاً مثل قوانين الجمارك! وبعد كل هذا نتألم العاملين في الجمارك لأنهم معزولون للعمل وسبب النكبة في تأخير مصالح الناس.. وهم أبرياء.. وأين القاضي الذي يلم بفرع واحد من فروع القانون وكيف يحكم؟! وبعد ذلك لشكر من تراكم القضايا! فما بال المواطن العادي؟! هيئات من الدورة القادمة للمجلس أن تضفر بعدد القوانين.. ليس بالقانون وحده نعالج مشاكل الشعب.. المهم بل الأهم قانون واحد واضح يطبق لصالح كل الشعب وصالح للتنفيذ ليس لعدة أيام بل لعشرات السنين.. ولبدأ بحل مشكلة قومية واحدة وهو مشكلة الإسكان.. المهم شهد



مشروعات

## جماهير الفلاحين!

□ محمد خالد

الفلاحين مركزاً للثروة.. سواء كان ذلك بالنسبة للثروة الحيوانية أو للثروة الداجنة.. ولو حصرتنا إمكانية الريف في الثروة لوجدنا أنه يفوقنا بثلثه شركات ومؤسسات اللحوم والدواجن أصحافاً مضاعفة! وإن كنا نعالج من نقص شديد في الأعلاف.. ومطلوب توفير ٢.٥ مليون طن علف سنوياً حيث إن إنتاجنا منه لا يصل إلا إلى مليون ونصف طن تقريباً.. هذا مع ضرورة تغيير أنماط الاستهلاك.. بحيث تسهم ربه البيت إسهاماً فعلياً في تخفيض نفقات المعيشة عن طريق تحديد الوجبات الغذائية بشكل يتناسب مع قدرة الإنتاج.

وعن هجرة الفلاحين خارج البلاد تلك المشكلة التي لم تكن قائمة منذ سنوات مضت حيث كان معروفاً عن الفلاح المصري شدة ارتباطه وتعلقه بالأرض وعدم تركه لما بها كانت الأسباب أو العيوب.. وانقلب هذا الوضع.. وأصبحت هجرتهم تشكل خطورة على الإنتاج الزراعي والحيواني.. وعلى أسعار جميع السلع والخدمات الضرورية.. فقد طلبت الأمانة من قيادة الحزب الوطني الحد من هجرة الفلاحين وعدم تغيير مهنة فلاح إلى غيرها في بطاقتهم حتى لا يتعايلا على السفر.. والقضاء على ظاهرة «مقارو الحجرة» الذين حلوا مكان «مقارو الأظفار والذراجيل» في المراسم الزراعية المختلفة.. وهؤلاء المقاولون الجدد يجمعون الفلاحين من القرى المصرية ويقرمون بنهبهم إلى البلاد العربية تحت أسماء عيال بناء وغيرهم.

وهذا الفرح على أمانة الفلاحين ضرورة تبني مشروعات بيئية بأحاء الريف.. إنتاجية كانت أو تعاونية في كل قرية وكل تجمع زراعي.. فلم يعد مقولاً أن يترك ذلك للعمل الحكومي وسيطرة البيروقراطية ونشوء طبقة الماسرة والوسطاء! حتى ينصر الفلاح المصري بوجود التنظيمات الحزبية والقائمية وهو يواجه مشكلاته! وحتى يكون تحريك جماهير الفلاحين من خلال هذه المشروعات لتوفير الغذاء وزيادة الإنتاج!

الرجل ذو الجلابب اللذيذ رمز الفلاح المصري.. المجلس في مكتبه يجني اللجنة المركزية على كورنيش النيل القاهرة.. ومع «أمانة الفلاحين» من الاتحاد الاشتراكي.. إلى متر الوسط..

إلى حرب مصر الاشتراكي.. وأخيراً الحزب الوطني الديمقراطي.. صاحب عضوية مجلس الشعب لثلاث دورات متتالية.. له آراء وأفكار ودور في قضايا الفلاحين ومشاكل التنمية الزراعية.. وضعف الإنتاج الزراعي والتعاون.. وما اتفق على تسميته بالأمن الغذائي.. إنه الصديق محمد مهدي شومان أمين الفلاحين بالحزب الوطني الديمقراطي.. انتقلت إليه ليدل برأيه في حملة «أكوبر» على تفهيف إنتاجية فلاح مصر.

بدأ حديثي معي بقول: ليس مكاني الجلوس في القاهرة.. ولكن في أنحاء الجمهورية كلها لعقد اللقاءات مع قيادات الفلاحين في أمانات المحافظات والمراكز.. ونقل كل ماهر جديد وما يمكن أن يكون واجباً للعمل السياسي في هذه المرحلة.. مع المناهضة المستمرة لمرقة النتائج التي تدرج على هذا التحرك الحزبي..

إن أمانة الفلاحين من أهم واجباتها حفز الفلاحين ودفعهم إلى زيادة الإنتاج وبدل كل جهد وطاقة.

- كيف تصدت أمانة الفلاحين في حزب الأغلبية لشككة نقص اللحوم وتصاعد ارتفاع أسعارها؟

- توى أمانة الفلاحين أنه لا بد من التوسع في عمليات التربة بعد توفير الأعلاف اللازمة حتى يصبح كل بيت من بيوت

